

الحسين بكار

دكتور في الحقوق

محام بهيئة المحامين بالجديدة

ضمانات المتهم في مواجهة وسائل الإثبات والأحكام القضائية

- ضمانات المتهم ضد سلطة القاضي في تقدير وسائل الإثبات
- ضمانات المتهم في مواجهة الأحكام القضائية



الفهرس

مقدمة.....3

الفصل الأول :

ضمانات المتهم ضد سلطة القاضي في تقدير وسائل الإثبات

المبحث الأول : ضمانات المتهم في مواجهة حرية الاقتناع الشخصي للقاضي

الجنائي9

المطلب الأول : مفهوم حرية القاضي الجنائي في تكوين قناعته9

الفقرة الأولى : تعريف الاقتناع الشخصي للقاضي الجنائي ونطاقه10

أولا : تعريف مبدأ حرية القاضي الجنائي في الاقتناع10

ثانيا : دور القاضي في إطار حرية الاقتناع الجنائي13

الفقرة الثانية : الأساس القانوني للاقتناع القضائي الجنائي15

أولا : مبدأ الاقتناع الشخصي للقاضي الجنائي في التشريع المقارن والمغربي15

ثانيا : أوصاف مبدأ الاقتناع القضائي والأسس التي يقوم عليها20

ثالثا : طبيعة القناعة القضائية الجنائية24

المطلب الثاني : ضمانات المتهم في إطار القناعة القضائية للقاضي الجنائي25

الفقرة الأولى : مبررات القناعة القضائية والانتقادات الموجهة إليها26

أولا : مبررات مبدأ الاقتناع الشخصي للقاضي الجنائي26

ثانيا : الانتقادات الموجهة إلى مبدأ الاقتناع الشخصي للقاضي الجنائي30

الفقرة الثانية : طريقة تكوين القناعة القضائية واستقرار اليقين القضائي31

أولا : طريقة تكوين القناعة القضائية31

ثانيا : وقت نشأة اليقين القضائي وشروط الوصول إليه وخصائصه32

- الفقرة الثالثة : القيود الواردة على سلطة القاضي الجنائي في تقدير أدلة الإثبات والضوابط التي تحكمها36
- أولا : القيود الواردة على سلطة القاضي الجنائي في تقدير أدلة الإثبات الجنائي37
- ثانيا : الضوابط التي تحكم سلطة القاضي الجنائي في تقدير الأدلة44
- المبحث الثاني : ضمانات المتهم في مواجهة أدلة الإثبات51
- المطلب الأول : ضمانات المتهم أثناء مناقشة الأدلة التقليدية51
- الفقرة الأولى : ضمانات المتهم في مواجهة الاعتراف والشهادة52
- أولا : ضمانات المتهم الخاصة بالاعتراف52
- ثانيا : ضمانات المتهم الخاصة بالشهادة أمام القضاء الجنائي58
- الفقرة الثانية : ضمانات المتهم في مواجهة محاضر الشرطة القضائية والقرائن74
- أولا : ضمانات المتهم في مواجهة محاضر الشرطة القضائية75
- ثانيا : ضمانات المتهم في مواجهة القرائن88
- المطلب الثاني : ضمانات المتهم أثناء مناقشة الأدلة العلمية94
- الفقرة الأولى : ضمانات المتهم في مواجهة الخبرة94
- أولا : إعطاء المتهم الحق في طلب إجراء خبرة95
- ثانيا : أداء اليمين97
- ثالثا : رقابة المحكمة للخبير أثناء إنجاز مهمته97
- رابعا : ضرورة احترام مواصفات تقرير الخبرة99
- خامسا : معاقبة الخبير كضمانة من ضمانات المتهم99
- الفقرة الثانية : ضمانات المتهم في مواجهة الدليل الإلكتروني102
- أولا : شرعية المراقبة والتنصت على المكالمات الهاتفية102

ثانيا : رقابة القاضي الجنائي على الدليل المستمد من مراقبة المكالمات
الهاتفية.....107

الفصل الثاني :

ضمانات المتهم في مواجهة الأحكام الجنائية

المبحث الأول : ضمانات المتهم المتعلقة بجودة الأحكام وإعادة التكييف...113

المطلب الأول : ضمانات المتهم المتعلقة بجودة الأحكام القضائية.....113

الفقرة الأولى : الضمانات المتعلقة باحترام الشكليات القانونية للأحكام

وصدورها أجل معقول.....114

أولا : ضرورة احترام البيانات الجوهرية للحكم القضائي.....114

ثانيا : الحرص على صدور الأحكام داخل آجال معقولة.....121

الفقرة الثانية : الضمانات المتعلقة بتعليل الأحكام والآثار المترتبة عن الإخلال

بها.....123

أولا : تعليل الأحكام.....123

ثانيا : الآثار المترتبة عن الخلل في تعليل الأحكام.....128

ثالثا : نطاق رقابة محكمة النقض على تعليل الأحكام.....132

المطلب الثاني : ضمانات المتهم المتعلقة بإعادة التكييف الجنائي.....134

الفقرة الأولى : حقوق المتهم بين تغيير التكييف الجنائي والإبقاء عليه.....135

أولا : الأسس القانونية والقضائية لإعادة التكييف الجنائي.....135

ثانيا : العلاقة بين إعادة التكييف وحقوق المتهم.....139

الفقرة الثانية : ضمانات المتهم في إطار أصناف إعادة التكييف والقيود الواردة

عليه.....144

أولا : أصناف إعادة التكييف.....145

149 المتهم
152المبحث الثاني : ضمانات المتهم المتعلقة بمآل الأحكام القضائية
154الفقرة الأولى : مفهوم ضمان حق المتهم في الطعن في الأحكام القضائية
155أولا : تعريف ضمان حق المتهم في الطعن في الأحكام القضائية
156ثانيا : الأساس القانوني لضمان حق المتهم في الطعن في الأحكام القضائية
170الفقرة الثانية : آثار ضمان حق المتهم في الطعن في الأحكام القضائية
171أولا : آثار ضمان حق المتهم في الطعن بالطرق العادية
176ثانيا : آثار ضمان حق المتهم في الطعن بالطرق غير العادية
188المطلب الثاني : ضمان حق المتهم في التعويض عن الاعتقال الاحتياطي
189الفقرة الأولى : شروط التعويض عن الاعتقال الاحتياطي
189أولا : تحقق حدوث الاعتقال الاحتياطي
192ثانيا : صدور أمر بعدم المتابعة أو مقرر قضائي نهائي بالبراءة
194ثالثا : تضرر طالب التعويض من الاعتقال الاحتياطي
الفقرة الثانية : الجهة المختصة بالبت في دعاوي التعويض عن الاعتقال
197الاحتياطي ومعايير تقديره
198أولا : الجهة المختصة بالبت في دعاوي التعويض عن الاعتقال الاحتياطي
203ثانيا : تقدير التعويض عن أضرار الاعتقال الاحتياطي
208خاتمة :
211قائمة المراجع
237الفهرس

صدر للمؤلف

